البزوني: قد يصار إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان رغم تمتعه بالعطلة التشريعية

الصدريون ساعـون لحجب الثقة عـن المالكي

اكد النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني ان التحالف الوطني لم يرسل اجابات على رسالة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.
وبيّن البزوني ان اجابة التحالف الوطني على رسالة مقتدى الصدر كانت عبارة عن مسودة وقد رفضت من قبل تيار الاحرار والمجلس الاعلى وأوضح قائلاً أن "المسودة كانت نقاطا عامة وليست اجابات محددة تناولت الاجتماع الوطني والتأكيد على حل المشاكل وبما انها لم تحمل اجابات مباشرة لم ترق لا للصدريين ولا للمجلس الاعلى".

بغداد/ قاسم السنجري

وأفاد البزوني أن تيار الاحرار يسعى نحو حجب الثقة عن المالكي مبيناً أن استجابة دولة القانون لم تكن بالحد الادنى الذي يرضي ويقنع التيار الصدري وقال النائب عن التحالف الوطني أن "الصدريين الان منشغلون باقناع الكتل السياسية للسير باتجاه حجب الثقة".

وبين البزوني ان عطلة البرلمان لن تؤثر اذا ما اتفقت الكتل السياسية ستقطع العطلة وتعقد جلسة طارئة يتم من خلال حجب الثقة عن الحكومة .

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد أعلن عن عقد اجتماع قريب لتحقيق المشروع الوطني الوحدوي ، نافياً تسلمه اي رد على رسالته من التحالف الوطني".

وقال الصدر في رده على سؤال من احد اتباعه عن تسلمه ردا من قبل التحالف الوطني على رسالته ذات التسع نقاط وما هي الخطوة المقبلة بعد انتهاء مهلة الخمسة عشر يوماً التي حددت بعد اجتماع اربيل الخماسي "لم استلم أي رد من أي أحد من الاخوة في التحالف الوطني على الاطلاق وسيعقد اجتماع في وقت قريب نضع فيه اللمسات الاخيرة قدما نحو تحقيق المشروع الوطني الوحدوي الديمقراطي" دون ان يسمي الكتل السياسية المشتركة في الاجتماع للحضور فيه او مكان انعقاده.

وكانت قد صدرت عن اجتماع اربيل مجموعة من القرارات بعثها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في رسالة الى التحالف الوطني في الثاني من شهر أيار الحالي ، وكشفت مصادر سياسية أن رسالة الصدر إلى التحالف الوطني تضمنت بند سحب الثقة عن حكومة نوري المالكي في حال عدم تنفيذ اتفاقات اربيل في مهلة ١٥ يوماً حددها الصدر في رسالته وحسب تلك المصادر فان ائتلاف دولة القانون رفض ما جاء في الرسالة .

يشار الى ان التحالف الوطني قد اخفق خلال الايام الماضية آخرها الأربعاء الماضي في عقد اجتماع لهيئته السياسية بعد ان كشفت مصادر مطلعة عن نشوب خلافات بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري عن رسالة الصدر والتي تضمنت تحديد مهلة للمالكي بتنفيذ اتفاقية اربيل او سحب الثقة عنه .

وكان الصدر قد نفى اول من امس الخميس خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع رئيس المؤتمر الوطني احمد الجلبي عقب لقائه في النجف حضره مراسل "المدى" تسلمّه " اي رد من ائتلاف دولة القانون عن رسالته المتضمنة تسع نقاط والتي ارسلها للتحالف الوطني عقب الاجتماع الخماسي الذي عقد في اربيل نهاية شهر نيسان الماضي وقد اكد ذلك الجلبي ايضاً في المؤتمر الصحفي".

من جانبه كشف النائب عن التحالف الوطني عمار طعمة لوكالة "كل العراق" عن تكليف رئيس التحالف ابراهيم الجعفري ممثلين عنه لتسليم رد التحالف الوطني على رسالة أربيل لقادة الاجتماع الخماسي.

دولة القانون: الاجتماع الوطني سيعقد في القريب العاجل وغير متخوفين من مساعي سحب الثقة

بغداد/المدى

توقع نائب عن ائتلاف دولة القانون عقد الاجتماع الوطني في القريب العاجل.

وقال النائب شاكر الدراجي لوكالة كل العراق أمس ان " الاجتماع الوطني سيعقد خلال الايام القليلة المقبلة وفي القريب العاجل لاسيما بعد حضور رئيس الجمهورية جلال طالباني في العاصمة بغداد واللقاءات والحوارات المكثفة مع قادة وممثلي الكتل السياسية ".وأضاف " وبشأن حديث بعض الاطراف السياسية وسعيها لسحب الثقة عن الحكومة او رئيس الوزراء نوري المالكي فنحن نؤكد في التحالف الوطني وائتلاف دولة القانون باننا لسنا متخوفين من هذا الامر ولن نقبل بأي أملاءات او ضغوطات من قبل اي طرف يسعى بهذا الاتجاه ".

وتابع الدراجي " وفي حال سحب الثقة عن الحكومة فهذا يعني تحويلها الى حكومة تصريف اعمال وبالنتيجة سيعود الضرر وينعكس على المواطن في توفير الخدمات فضلا عن تعقيد المشهد السياسي أكثر "، مشيرا الى " أننا ايضاً في التحالف الوطني لدينا مآخذ ومؤشرات على باقي الاطراف السياسية كاقليم كردستان فيما يخص تهريب النفط وقوات البيشمركة والمناطق المتنازع عليها وادارة المنافذ الحدودية والمطارات وغيرها من الملفات".

يشار الى ان رئيس الجمهورية جلال طالباني يواصل لقاءاته ومشاوراته مع مختلف قادة الكتل السياسية من اجل بلورة رؤية مشتركة بين جميع الاطراف حول حل الازمة السياسية الراهنة خلال الاجتماع الوطني المقرر عقده قريباً .

وتشهد الساحة السياسية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني من جهة وائتلاف دولة القانون من جهة اخرى على عدة ملفات تتعلق بادارة الدولة والشراكة في صنع القرار والملف النفطي.

وكانت قد صدرت عن اجتماع اربيل مجموعة من القرارات بعثها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في رسالة الى التحالف الوطني في الثاني من شهر آيار الحالي ، وكشفت مصادر سياسية أن رسالة الصدر إلى التحالف الوطني تضمنت بند سحب الثقة عن حكومة نوري المالكي في حال عدم تنفيذ اتفاقات اربيل في مهلة [١٥] يوماً حددها الصدر في رسالته وحسب تلك المصادر فان ائتلاف دولة القانون رفض ما جاء في الرسالة .

العراقيّة: العملية السياسية مهددة بالانهيار مع انعدام الثقة ودعوات تجميد الدستور

□ بغداد/ المدى

وصف نائب عن القائمة العراقية العملية السياسية بأنها "مهددة بالانهيار".

وقال النائب مطشر السامرائي لوكالة كل العراق أمس ان "العملية السياسية اليوم في العراق في خطر ومهددة بالانهيار خصوصاً مع انعدام الثقة وحدّة الخلافات بين الفرقاء والكتل السياسية وفي ظل معاناة المواطنين اليومية من الخروقات الامنية التي تهدد حياته وممتلكاته وانعدام الخدمات الاساسية الواجب تقديمها له من قبل الحكومة".

وأضاف ان "على جميع الكتل السياسية ان تتنازل لبعضها وتغليب لغة الحوار الهادئ والبناء من اجل المضي قدماً نحو استقرار البلد على مختلف الصعد وان يتخلى الساسة عن عقلية الحاكم والمحكوم والعمل على بناء مؤسسات الدولة بشكل صحيح يحفظ فيها حقوق الاجميع دون اقصاء وتهميش لأي مكون او طرف وتعزيز النظام الديمقراطي والالتزام بالدستور والتداول السلمي للسلطة".

وتشهد الساحة السياسية تصاعداً ملحوظاً في حدة تبادل الاتهامات لاسيما بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني من جهة وائتلاف دولة القانون من جهة اخرى على عدة ملفات تتعلق بادارة الدولة والشراكة في صنع القرار والملف النفطي.

وكانت قد صدرت عن اجتماع اربيل مجموعة من القرارات بعثها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في رسالة الى التحالف الوطني في الثاني من شهر أيار الحالي ، وكشفت مصادر سياسية أن رسالة الصدر إلى التحالف الوطني تضمنت بند سحب الثقة عن حكومة نوري المالكي في حال عدم تنفيذ اتفاقات اربيل في مهلة [١٥] يوماً حددها الصدر في رسالته وحسب تلك المصادر فان ائتلاف دولة القانون رفض ما جاء في الرسالة.

كما وصف النائب عن القائمة العراقية حمزة الكرطاني من ينادي بتجميد الدستور بالـ"المخطئ"، لأنه خطأ كبير يرتكب بحق العملية السياسية والشعب العراقي.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قال في حديث له لقناة العراقية شبه الرسمية: إن هناك من يريد أن يوصل البلد إلى تجميد العمل بالدستور، وهذه نوايا لدى البعض حيث أنهم لا يقبلون بالحلول الدستورية ولا بانعقاد الاجتماع الوطني ولا أي حل مما يعني أنهم يدفعون باتجاه تجميد الدستور.

وقال الكرطاني في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" إن" تجميد الدستور يعني حكومة من دون قانون ومن دون جهة راعية للحكومة ومن دون كوابح للسلطة تستخدمها بصورة مفرطة من خلال تفردها بالحكم وهذا ما نخشاه".

وطلب من الأصوات المطالبة بتجميد الدستور، الكف عن هكذا مطالبات لأنها لا تخدم العراق ولا شعبه ولا حتى الكتل السياسية "، مشيرا الى أن" الحل الأمثل هو الجلوس إلى طاولة حوار موحدة تجمع الكتل السياسية لحل جميع الأزمات".

وكان النائب المستقل في التحالف الوطني صباح الساعدي قد دعا إلى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب لمناقشة ما تحدث به رئيس الوزراء نوري المالكي عن إمكانية تجميد الدستور.

النجيفي يطالب أمانة بغداد بتخصيص قطع أراضٍ للنواب

نائب: هناك وزراء ومدراء عامون استلموا أراضي تقدر قيمة الواحدة منها بـ ٢ مليار دينار

اعتبر النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي قضية توزيع قطع اراض على اعضاء مجلس النواب أنها محاولة لخلق أزمة مفتعلة لتخفيف الضغط عن الحكومة .
وبين الفتلاوي "ان طرح موضوع توزيع قطع أراض على اعضاء مجلس النواب في هذا الوقت تحديداً أمر مستغرب ، حيث ان هناك جهات معينة تقوم بطرح وتسريب معلومات للتخفيف عن الضغوط التي تواجهها الحكومة ويكون مجلس النواب واعضاؤه هم الضحية التي يصب المواطنون عليهم غضبهم ونقمتهم من سوء الاوضاع الخدمية والأمنية".

□ بغداد/المدى

ولا يرى النائب عن التحالف الوطني اي ضير في ان يستلم اعضاء مجلس النواب قطع أراض مبيناً ان الوزراء قد استلموا اكثر من مرة وهناك مدراء عامون استلموا مرات عديدة قيمة القطعة الواحدة تصل لـ ٢ مليار دينار بينما لو تم الحديث عن ان النواب سيستلمون قطع اراض او سيارات مصفحة يتم توجيه الانتقادات وبشدة وكأنهم محرم عليهم أن ينالوا بعض استحقاقات المسؤولين التنفيذيين بحسب تعبيره.

وأشار الفتلاوي أنه" عند طرح موضوعات المصفحات وهن ٣٢٥ سيارة مصفحة قامت الدنيا ولم تقعد بينما هناك اكثر من ٧٠٠٠ سيارة مصفحة موزعة بين وزارات الدولة والمحافظين والمدارء العامين فلماذا يتم حرمان النائب منها وتوجيه الانتقاد إليه؟".

وأضاف قائلاً أن "هذه أزمة مفتعلة ودائماً يتم زج النوّاب فيها لنقل الانظار من أزمات خانقة إلى أزمة مفتعلة وغير ذات قيمة وتقف وراءها جهات للبحوث ومراكز استخبارية درست التوجهات النفسية للشعب العراقي واستطاعت ان تعزف على اوتار تهيّج مشاعره".

وتساءل النائب عن الهدر الحاصل في وزارة الكهرباء وبقية الوزارات قائلاً " لماذا لا يتم مناقشة الهدر الحاصل أو السؤال عن ٢٧ مليار دولار ضاعت في وزارة الكهرباء".

وكانت وكالات أنباء نشرت وثيقتين من مجلس النواب تؤكد موافقة رئيسه أسامة النجيفي على تخصيص أراض سكنية للنواب وفقا لقرار مجلس الوزراء المرقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٩، إحداهما عبارة عن طلب مقدم لأمانة بغداد للمباشرة بتخصيص تلك الأراضي.

وتظهر الوثيقة الأولى المقدمة من لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني إلى رئيس مجلس النواب طلباً من ١٥٢ نائبا للحصول على قطع اراض أسوة بالوزراء، مبينة أن امين بغداد صابر العيساوي أكد خلال اجتماع اللجنة في الـ١٩ من شباط ٢٠١٢، جاهزية تلك الأراضي لتوزيعها على النواب وفقا لقرار مجلس الوزراء المرقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩، وهو بانتظار إيعاز من قبل رئاسة مجلس النواب للمباشرة بالإجراءات.

وتضيف الوثيقة أن لجنة شؤون الأعضاء أوصت وبتصويت ثلاثة من أعضائها الحاضرين بضرورة مفاتحة رئيس البرلمان الجهات المعنية لكونه استحقاقاً قانونياً للأعضاء"، مؤكدة في الوقت نفسه أن رئيسة اللجنة النائبة عن دولة القانون حنان الفتلاوي ترفض رفضاً قاطعاً هذا الموضوع.

وتحمل الوثيقة موافقة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي وتوقيعه بتاريخ الثامن من نيسان الماضي.

فيما تظهر الوثيقة الثانية كتاباً مرسلاً من رئيس البرلمان اسامة النجيفي إلى أمين بغداد بتاريخ ١١ نيسان ٢٠١٢، يدعوه فيه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للمباشرة بتخصيص قطع أراض سكنية للنواب وإعلام رئاسة البرلمان بالسرعة الممكنة.

وكانت مصادر مطلعة في الحكومة العراقية كشفت في شهر أيار من العام ٢٠١٠، عن بدء رئاسة الوزراء بتوزيع الأراضي التي تقع على نهر دجلة في العاصمة بغداد للوزراء ووكلائهم والمديرين العامين تقدر مساحة القطعة الواحدة بـ٦٠٠ متر مربع، ويقدر سعر الواحدة بأكثر من ٥٠٠ ألف دولار أميركي تم توزيعها مجاناً، وتقع غالبية تلك الأراضي في مناطق الكاظمية والمناطق الأخرى المطلة على نهر دجلة.

وكان أمين بغداد صابر العيساوي أعلن، منتصف أيار ٢٠١٠، عن بدء الأمانة بتنفيذ تعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء بتوزيع الأراضي على أعضاء مجلس النواب والوزراء، مؤكداً أن الأمانة ستختار أماكن متميزة في العاصمة بغداد لتوزيعها عليهم.

ولاقى القرار في حينه ردود فعل متباينة حيث أكد رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس بغداد محمد الربيعي إن المحافظة تتحفظ على موضوع توزيع قطع الأراضي على المسؤولين العراقيين، لأنه مجاف للمنطق ومخالف للقانون في آن واحد، مبيناً أن المنطق يقول أن المدير العام أو الوزير، أو أي شخص معين من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، يستلم رواتب ومخصصات مالية عالية جدا، لذلك لا مبرر لإعطائه قطعة أرض أو شقة.

فيما أشار مستشار الأمن الوطني السابق موفق الربيعي إلى أن قرار توزيع قطع أراض على المسؤولين في المناطق المطلة على دجلة أمر ينافي القانون والمنطق، مطالباً المسؤولين العراقيين بأن يتخذوا من الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم قدوة لهم، عندما آثر توزيع قطع أراض على كل العراقيين مستثنياً نفسه. كما أكد المتّحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أن قرارات الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومنها قرار توزيع قطع أراض على المسؤولين كانت في فترة غياب السلطة الرقابية، معرباً عن اعتقاده أن مجلس النواب سيترك قضية توزيع الأراضي تمر مرور الكرام، إذ لا بد أن تخضع للرقابة لمدى تطابقها مع القوانين العراقية.

فيما ناشد معتمد المرجع علي السيستاني في كربلاء أحمد الصافي رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم المضي قدماً بقرار توزيع أراض على مسؤولين كبار في الدولة.

يذكر أن تقارير صحافية كشفت عن كتاب موقّع من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء في شهر آب عام ٢٠٠٩، يوجه بتخصيص قطع أراض بمساحة يزيد مجموعها عن ١٠٠ ألف متر مربع، منها ٢٠ دونما على ضفاف نهر دجلة قرب معمل الزيوت، و٢٠ دونما أخرى في منطقة الكرادة قرب نهر دجلة أيضا، لغرض توزيعها على كبار المسؤولين.